

السفير الأميركي في ليبيا: واشنطن قلقة من المرتزقة الأجانب

من بين دول أخرى دعوة دولية لوقف الصراع الليبي للتركيز على التعامل مع تفشي الفايروس. وقال نورلاند إن معالجة تلك الأزمة في الولايات المتحدة أثبتت أنها صعبة بما فيه الكفاية. وأضاف "في دولة في حالة حرب، حيث يتعرض نظام الصحة العامة لضغوط شديدة بالفعل، يمكنك أن ترى كيف يمكن أن يكون تفشي الفايروس مشكلة كبيرة".

أزمة البنك المركزي

توقف السفير الأميركي عند أزمة البنك المركزي الليبي لافتاً إلى أنه يحتاج إلى إصلاح عاجل لهيئة التدقيق وبعض المؤسسات الاقتصادية الأخرى، من أجل تعزيز ثقة الليبيين بوجود نظام جديد. وقال إن الإصلاحات الاقتصادية الأخرى اللازمة تشمل الدعم وأسعار الوقود، على الرغم من أنه وافق على أنه لا يمكن القيام بذلك بين عشية وضحاها أو بمعدل عن خطة الإصلاح السياسي. وشدد على أن جوهر الثقة هو الشفافية، ويتمثل جوهر الثقة في المراجعة المخطط لها للبنك المركزي، مضيفاً أن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً جداً.

واشنطن تتواصل مع جهات خارجية ساعدت في تأجيج الصراع لتحذرها من أن تدخلتها تعمق الانقسام في ليبيا

وقال نورلاند "في ظل الحصار النفطي، ووقف الإيرادات من الخارج من مبيعات النفط، وانقطاع الرواتب، فإن الأمر ليس سوى مسألة وقت حتى تدخل ليبيا في هبوط اقتصادي حاد وأزمة اقتصادية كبيرة. لذا من المهم حقا المضي قدماً في هذا بأسرع وقت ممكن".

ورداً على سؤال عما إذا كان الوقت ينقد بالنسبة لليبيا اقتصادياً، مع انخفاض أسعار النفط وكون النفط مصدر الإيرادات الوحيد لليبيا، قال إنه كان يشعر بالقلق من التفاؤل لأن هناك موارد أخرى، كالذهب واليورانيوم، وساحلاً طويلاً امتدداً على طول البحر المتوسط. وقال إن ليبيا يمكن أن تستغل إمكاناتها، لكن الأزمة الحالية تلقي بظلالها الهائلة. وأضاف نورلاند "هل ينقد الوقت؟ هذا سؤال للقادة المشاركين في جميع أطراف هذا النزاع وراعاهم الخارجيين. هل استمرار هذا الصراع ليوم واحد يساعد ليبيا؟ لا أرى ذلك، ولكن هناك فهماً راسخاً يشير إلى أنه من مصلحة أطراف كثيرة أن يدمم هذا الصراع لأنهم يستفيدون منه بطريقة ما على الصعيد الاقتصادي. وإذا كان هذا هو الحال، فقد يستمر في تأجيج الوضع لفترة أطول مما يستطيع الليبيون تحمله، وسوف يدفع الجمهور ثمنًا باهظاً لذلك". وختتم مؤكداً أنه "كلما يمكن إنهاء هذا الصراع، ولكن اعتقدت أن

مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، تركز واشنطن بشكل متزايد على الاتحاد الأفريقي كوسيط في الانقسام الليبي، وليس كبديل للامم المتحدة ولكن كمشريك نشط، وكان فتح الأبواب لمزيد من المشاركة المباشرة للاتحاد الأفريقي لحل الأزمة جزءاً من عملية متابعة مؤتمر برلين قبل استقالة سلامة.

ميشيل كوزنيس
كاتب في العرب ويكليب

تونس - بدأ السفير الأميركي في ليبيا، ريتشارد نورلاند، في حوار مع صحيفة "العرب ويكليب"، الغموض بشأن موقف الولايات المتحدة مما يجري في ليبيا، لافتاً إلى أن تعليق العمليات العسكرية في ليبيا، وخاصة في طرابلس، هو هدف رئيسي للدبلوماسية الأميركية، لأن الصراعات تقوي من شوكة الميليشيات. وتجعل الحكومة في طرابلس، أكثر اعتماداً عليها وتعطي الأصوات المتطرفة رأياً أكبر في ما يحدث.

وقال السفير الأميركي في ليبيا إن الحوار السياسي الذي تنتج عنه ليبيا مزدهرة ومسالمة، هو من بين الأهداف الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة في ليبيا. ومن أجل تحقيق ذلك تعمل الإدارة الأميركية مع جميع الأطراف في ليبيا لدعم تسوية تفاوضية للصراع. لكن، يلقها بشكل خاص الميليشيات والمرتزقة الأجانب الذين يضعون فكرة سيادة ليبيا واستقلالها على المحك. وأكد نورلاند أن الليبيين لا يريدون أن تكون البلاد "محتلة" من قبل أي شخص، سواء الروس أو الأتراك، لافتاً إلى أن "واشنطن تتواصل مع جهات خارجية ساعدت دورها أحياناً في تأجيج الصراع. والهدف ليس فقط منعها من تأجيج الصراع، بل أيضاً جعلها تدرك أن تدخلاتها تعمق الانقسام".

ومنذ بدء العملية العسكرية التي شنّها الجيش الليبي لاستعادة طرابلس وتحريها من سيطرة الميليشيات، منذ عام تقريبا، حدث ارتباك بشأن موقف الولايات المتحدة في ليبيا، لاسيما بعد المكالمة الهاتفية الداعمة التي أجراها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب مع قائد الجيش المشير خليفة حفتر، بعد 12 يوماً من بدء الهجوم الذي قال البيت الأبيض بشأنها إن الاثنين قد تقاسما رؤية للتنمية السياسية في ليبيا.

المبعوث الأممي

بعد استقالة غسان سلامة كمبعوث خاص للامم المتحدة إلى ليبيا، تركز واشنطن بشكل متزايد على الاتحاد الأفريقي كوسيط في الانقسام الليبي، وليس كبديل للامم المتحدة ولكن كمشريك نشط، وكان فتح الأبواب لمزيد من المشاركة المباشرة للاتحاد الأفريقي لحل الأزمة جزءاً من عملية متابعة مؤتمر برلين قبل استقالة سلامة.

ومع تولي رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، رئاسة الاتحاد الأفريقي، تلعب جنوب أفريقيا دوراً رئيسياً في قيادة سياسة الاتحاد الأفريقي هذا العام. وكان نورلاند في برينورثيا من 10 إلى 11 مارس لإجراء محادثات مع المسؤولين في جنوب أفريقيا حول "إسكات الأسلحة" في ليبيا. وقال نورلاند إن المسؤولين في جنوب أفريقيا أشاروا إلى أنهم "مهتمون للغاية" باستخدام ليبيا كنموذج لمؤتمر "إسكات الأسلحة". وقال إنه لا يتفق مع الممثلين الليبيين الذين يرون أن الوضع عاد إلى المربع الأول مع استقالة سلامة، فوجود نائبة المبعوث الأممي إلى ليبيا، ستيفاني ويليامز، في دور التمثيل، يمكن أن تكون هناك استمرارية لهذه العملية. وقال نورلاند إن طريق الحل موجود أمام الليبيين إذا أرادوا ذلك، مشيراً إلى أن محادثات 5 + 5 في جنيف يمكن أن تعقد مرة أخرى بمجرد أن تنظر الأطراف المعنية في مسودة وثيقة وقف إطلاق النار وأن تدخل بعض التحسينات عليها وأن تستعد للتعاون مع بعضها البعض مرة أخرى.

واشار إلى أن الأمم المتحدة ستدعو قريباً لعقد المحادثات، ولكن من المحتمل أن يكون الاجتماع افتراضياً إذا ما استمرت حالة الحظر التي فرضها وباء كورونا، هذا لن يكون بالضرورة أمراً سيئاً، وفق السفير الأميركي الذي قال "ربما يكون من السهل جمع الأطراف المتضاربة معا على شاشة واحدة بدلاً من نفس الغرفة".

ومنع انتشار فايروس كورونا بصيص أمل، حيث أبدت الولايات المتحدة وإمكانات الإصلاح المفترضة.

أنقرة من سياسة صفر مشاكل إلى صناعة أزمات ومؤسسة للفوضى

الجمهورية التركية على شفير تحولها إلى دولة فاشلة



ملامح الكمالية تبث شيئا فشيئاً

ليحوّل الجيش التركي من حارس للعلمانية، إلى حارس لحزبه الإسلامي الحاكم، بعد أن اعتقل العشرات من القيادات ذات الرتب العالية بذريعة المشاركة في الانقلاب أو التواصل مع الانقلابيين. وبعد تلك العمليات التي قسّمت المجتمع التركي إلى أنصار أردوغان وأعدائه، وخلفت شروخاً عميقة في بنيته، أطلق الأستاذ الجامعي دوغان يارسوفات، الرئيس البارز لمؤسسة القانون الجنائي التركي، تحذيراً قال فيه "إذا أخذنا بالحسبان الهيمية غير القانونية على البلاد والعنف المتصاعد، فالجمهورية التركية على شفير أن تصبح دولة فاشلة".

وفي نوفمبر من العام 2016، وضعت مجلة إيكونوميست عنواناً يرثي لحال تركيا الجديدة في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، قالت فيه وداعاً لـ"الجمهورية".

وتكرّرت التحذيرات من قبل محللين ومفكرين وعلماء اجتماع من أن لاضحلال سيادة القانون عواقب لا تترتب على السياسة فحسب، بل كذلك على جوانب الحياة الاجتماعية كافة.

تفتتت مؤسسات الدولة

يلفت المحللون إلى أن أردوغان يواصل تفتتت مؤسسات الدولة وإضعافها من أجل أن يجد الأتراك فيه المنقذ والمخلص، وتراه يمارس أسلوبه الذي أصبح يعرف بالهروب إلى الأمام، والإبقاء على أفعال الأزمات وتوريث البلاد في حروب مع دول الجوار، وتصوير تركيا على أنها دولة مارقة تمارس سياسة الإبتزاز بحق الحلفاء، كحالة أردوغان في ابتزازه للاتحاد الأوروبي باللاجئين الذين يلقي بهم على الحدود الأوروبية، ويستعملهم كسلاح للضغط والإبتزاز.

وقدمت الليرة على إثرها أكثر من أربعين بالمئة من قيمتها. ناهيك عن الأزمات السياسية الداخلية الناجمة عن سياسات أردوغان، وإصراره على تقديم نفسه كمخلص لتركيا ومؤسس للجمهورية الحديثة، منقلباً على إرث مصطفى كمال أتاتورك، ومبلورا هوية خاصة بحزبه الإسلامي الحاكم، زاعماً أنه يعيد بناء مشروع نهضوي يقتدي بالأمجاد العثمانية ويستعيدتها بشكل أو آخر.

ومن هنا يحذر معارضون أتراك من مغبة التمادي في السياسات العنوانية، وأساليب الإبتزاز السياسي، كي لا تتشوه صورة تركيا أكثر، وعسى أن يكون هناك مجال لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مؤسسات حكومية، قبل أن تقع في هاوية الفشل الشامل، وتتجاوز حدود تدارك الكوارث وإمكانات الإصلاح المفترضة.

تركيس سلطة حزب العدالة والتنمية من أجل ترسيخ سلطته الشخصية كزعيم أوحد لا تمكن مناقشته أو معارضته، ولا سيما أنه أقصى من حوله تبعاً لجميع الشخصيات الوازنة ذات النفل في الحزب، كي ينفرد بالسلطة والقرار، ويؤسس دكتاتوريته الشخصية، على حساب إضعاف مؤسسات الدولة وتهميشها.

بدأ أردوغان بإقصاء الأصوات التي كان يرى فيها تهديداً على نفوذه وزعامته داخل حزب العدالة والتنمية، وقام بتهميشهم، كاحمد داود أوغلو، وعلي باباجان، وعبدالله غول. وصدر قيادات تدعى لاواصر، ولا تفكر بمعارضته أو مناقشته، أو الوقوف في وجهه، لأن طموحه بالزعامة الفردية كان يقوده في عملية القضاء على الشخصيات التي يمكن أن تناقسه.

وبعد أن قام بعملية التطهير داخل حزبه، وصاغ قيادة جديدة تعتمد على التكسب من الامتيازات والمنافع، أعاد وضع مبادئ سياسته الخارجية واستراتيجيته الجديدة، بعيداً عن سياسة تصفير المشاكل، بل انتقل إلى الجانب الهجومي، وبدأ بافتعال المشاكل، وتوريث تركيا في الأزمات، ما وقعها في سلسلة متتالية من الأزمات السياسية والاقتصادية، داخلياً وخارجياً، لا تزال دواعياتها وتأثيراتها تتسع بإطراد وتنتقل كواهل المواطنين الأتراك.

وسّع أردوغان دائرة التهميش والانتقام، واستغل محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف يوليو 2016، من أجل تطهير مؤسسات الدولة ممن يشنّه بأنهم معارضون له، أو قد يعارضون، أو من أولئك الذين لا يرضخون لإملاءاته وشروطه.

وقام بالتنكيل بعشرات الألوف من المواطنين الأتراك في مؤسساتهم، وطردهم منها بذريعة الاشتباه بصلاتهم مع الداعية فتح الله غولن الذي كان صديقه وداعمه سابقاً.

كما تمادي الرئيس التركي بممارساته للقضاء على خصومه المحتملين داخل المؤسسة العسكرية، وأعاد صياغة هويتها العقائدية،

تغيرت ملامح السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة تغيراً جذرياً بعدما نسفت سياسة رئيسها رجب طيب أردوغان مبادئها التي تتلخص في مقولة مصطفى كمال أتاتورك "تركيا ليست لها رغبة في إنش من أراضي الغير ولكنها لن تتخلى عن إنش من ترابها". اليوم صار اسم تركيا حاضراً عند الحديث عن الأجدات التخريبية والتدخلات الخارجية التي تتسبب في صناعة المشاكل وإثارة الفوضى في عدة دول.

أنتقرة - في مقال نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية، بتاريخ 20 مايو 2010، قدم أحمد داود أوغلو، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في ذلك الوقت، لرؤيته في السياسة الخارجية، والتي تقوم على تصفير المشاكل مع الجيران، وكانت لتنجح لولا سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي تقوم على افتعال المشاكل، وافشلت علاقات تركيا مع عديد الدول.

حملت هذه السياسة ملامح الدبلوماسية التركية الأتاتوركية، من حيث تصفير المشاكل، لكنها حملت بعض النقاط التي تعكس طبيعة العثمانيين الجدد مثلاً عند الحديث عن "الدولة القومية" التي يقع على عاتقها إيجاد حلول للاضطراب السياسي والثقافي والاقتصادي العالمي الذي من المرجح أن يستمر للعقد القادم وما بعده.

نظرت استراتيجية أوغلو لعدة مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية، تمثلت في ما وصفه بالتوازن في معادلة الأمن والحريات، وصفر مشاكل مع دول الجوار، وسياسة خارجية متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى سياسة إقليمية استباقية ونشطة، ضمن ما وصفه بأسلوب دبلوماسي جديد ودبلوماسية إيقاعية.

كان داود أوغلو يبني أحلاماً كبيرة على سياسته تلك، وهو الأكاديمي الذي تصادم مع زعيمه رجب طيب أردوغان بعد ذلك، وفرض عليه نوع من التهميش والإقصاء من قبل أردوغان، ثم عاد بقوة مؤخراً إلى المشهد السياسي، من خلال حزب منافس للعدالة والتنمية، وهو حزب المستقبل.

حافظ أردوغان على بعض تفاصيل هذه السياسة، بعد إقصاء أحمد داود أوغلو، لكنه في نفس الوقت استثمر في ما حققته هذه السياسة، على مدى السنوات التي عمل فيها أوغلو وزيرا للخارجية، والتي سبقت تحولات الربيع العربي في 2011، بشكل حول البلاد إلى صناعة مشاكل ومؤسسة للفوضى.

اليوم، يتابع معارضون أتراك صورة بلادهم على المستوى الدولي متسائلين: أين تركيا من تلك المبادئ التي أعلنت عنها؟ من يتحمل أعباء انهيار العلاقات التركية مع

دول الجوار، ومع الدول الأوروبية، وحتى الولايات المتحدة؛ لماذا ابتعد أردوغان عن تلك السياسة المفترضة وتوجه إلى سياسة توصف بالعنوانية والتوسعية تروم تحقيق أطماع شخصية؛ وإلى متى ستبقى تركيا رهينة أطماع أردوغان الذي يورطها بحروب عبثية في سوريا وليبيا، ويعمل على توسيع تنظيم الإخوان المسلمين العالمي الذي يشكل أساس مشروع المزعوم؛ ما جدوى التورط في مناقفات سياسية مع الحلفاء في الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي؟

دولة الرئيس

قبل سنوات، وعد الرئيس التركي باحتفالية ضخمة في الذكرى المئوية للجمهورية التركية الحديثة (سنة 2023)، ستتوج سلسلة من الأهداف الطموحة التي حققها حزب العدالة والتنمية. لكن، في السنة الماضية، قال أردوغان إن أهداف مئوية الجمهورية التركية ستتأخر. وبرر ذلك بما شهده الاقتصاد التركي من تراجع، في حين قال معارضون أتراك إن الأمر يتجاوز وضع الاقتصاد الصعب وتأثيراته إلى سياسات أردوغان التي تهدد بتحويل الجمهورية التركية إلى دولة فاشلة.

ويتسرع محللون، في موقع أحوال تركية، إلى أن الرئيس أردوغان استغل

اسم تركيا صار يحضر عند كل حديث عن الأجدات التخريبية والتدخلات الخارجية التي تتسبب في صناعة المشاكل وإثارة الفوضى في دول

